

قال إسماعيل هنية، نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إن حركته لا تقبل من أحد خلط الأوراق ووصف المقاومة الفلسطينية بـ"الإرهاب"، مؤكداً حرص حركته على الأمن المصري وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لمصر.

جاء ذلك في كلمة له خلال مؤتمر عقد في مدينة غزة، مساء الثلاثاء، ويستمر حتى الخميس، وتنظمه كلية "الرباط" الجامعية بغزة، تحت عنوان "المؤتمر العلمي الدولي الأول (فلسطين أسباب الاحتلال وعوامل الانتصار)". وأضاف هنية: "نوجه رسالة للمجتمع الدولي والإقليم نحن في حركة حماس وقطاع غزة لا نقبل من أحد أن يخلط الأوراق فالمقاومة مقاومة وإرهاب إرهاب، مقاومتنا مشروعة ومسؤولة وحكيمة وحددت معركتها وسياستها وبوصلتها وحدودها".

وتابع: "الشعب الفلسطيني أكثر الشعوب التي اكتوت بنار الإرهاب الإسرائيلي، شعبنا يرفض الإرهاب فكراً وسياسة وما نفعله من مقاومة عندما نتعرض لعدوان خارجي هو دفاع مشروع عن النفس ومقاومة للاحتلال المجرم". ووجد هنية تأكيد حركة "حماس" على عدم التدخل في الشأن الداخلي لمصر وحرصها على أمن واستقرار مصر. ومضى قائلاً: "غزة تحتاج من مصر رفع الحصار وفتح المعابر وإدخال مواد الإعمار ومد يدها للفلسطينيين كما كانت دائماً، ونحن في ذات الوقت حريصون على أمن مصر واستقرارها وعدم التدخل في شأنها الداخلي، وإن عدم المساس بأمن مصر لم يحدث في الماضي ولن يحدث بالمستقبل". وأضاف: "شعبنا لم يتدخل في الوضع الخاص لمصر، بل نحن حريصون ومعنيون بالعلاقة والتعامل مع مصر بغض النظر عن وضعها الداخلي ونحترم خصوصيتها وكنا قد تعاملنا مع مصر الدولة في كل العهود وهذا موقف استراتيجي لن يتبدل".

وتابع: "هناك من يفترى على غزة وعلى حركة حماس ويحرض مصر، ويطالب بضرب غزة والمقاومة الفلسطينية بالباسلة، وهناك أطراف فلسطينية داخلية أيضاً تحرض على حماس والقسام (الجناح العسكري لحماس) عبر الزج بها في الشأن المصري الداخلي وأحداث سيناء (شمال شرق مصر) متجاوزة كل الأدبيات والقيم الوطنية من أجل حماية مصالحها الحزبية ونظراتها الضيقة وهذا خطأ جسيم بحق الشعب الفلسطيني". وتتهم وسائل إعلام مصرية بشكل شبه يومي، حركة "حماس" وجناحها العسكري كتائب الشهيد عز الدين القسام، بالضلوع في هجمات وتفجيرات مسلحة تستهدف سيناء، وهو ما تنفيه الحركة بشكل متواصل. وفي نهاية شهر يناير/ كانون الثاني الماضي أصدرت محكمة الأمور المستعجلة بالقاهرة حكماً باعتبار كتائب القسام الجناح المسلح لحركة حماس "تنظيماً إرهابياً".

يذكر أنه في 28 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، بدأت الأجهزة الأمنية بمصر عملية إخلاء المرحلة الأولى في منطقة الشريط الحدودي مع قطاع غزة، بعمق 500 متر، حيث تم إخلاء 680 منزلاً. إلا أنها في 17 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، قررت زيادة مساحة "المنطقة العازلة" من 500 متر إلى كيلومتر، بحسب ما نشرته وكالة الأنباء الرسمية المصرية في حينه.

وأرجع الجيش إقامة المنطقة المؤمنة أو العازلة، في بيان له علي الموقع الرسمي لوزارة الدفاع علي شبكة الإنترنت، إلى "مشكلة الأنفاق"، قائلاً: "تطورت الأساليب والوسائل التي تستخدمها العناصر المسلحة في حفر وبناء الأنفاق داخل المنازل والمزارع المنتشرة على الشريط الحدودي برفح، ودور العبادة التي لم تسلم من العبث بها وحفر الأنفاق بداخلها".

ومنذ عزل الرئيس المصري السابق محمد مرسي في الثالث من يوليو/ تموز 2012، توترت العلاقات بين مصر وحركة "حماس"، وشدت السلطات المصرية من إجراءاتها الأمنية على حدودها مع قطاع غزة، حيث طالت تلك الإجراءات، حركة أنفاق التهريب المنتشرة على طول الحدود المشتركة، مع إغلاق معبر رفح البري وفتحه استثنائياً على فترات متباعدة للحالات الإنسانية.

من جانب آخر، أكد هنية على أن حركة حماس لا تسعى للحروب بل تريد أن يعيش الشعب الفلسطيني بغزة بكرامة وبحرية ضمن الوطن الفلسطيني على أساس حق العودة والاستقلال وحق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

وأشار إلى أن "العدو الإسرائيلي" فشل في حروبه العدوانية وانتصرت غزة وحطمت مقاومتها الباسلة أسطورة الجيش الإسرائيلي.

ولفت إلى أن غزة تعاني من توقف الإعمار والحصار وعدم توفر رواتب للموظفين وكل ذلك يأتي بعد ثلاثة حروب شنتها إسرائيل.

وأوضح أن حماس تمر بظروف صعبة واستثنائية لكنها قادرة على تجاوز الصعوبات والأزمات بقيادة متماسكة في الداخل والخارج.

وشنت إسرائيل حرباً على قطاع غزة في السابع من يوليو/ تموز الماضي استمرت 51 يوماً وأسفرت عن مقتل أكثر من ألفي فلسطيني وإصابة 11 ألفاً آخرين، بالإضافة لتدمير عشرات آلاف الوحدات السكنية، ومئات المنشآت الاقتصادية والصناعية.

وأُسفرت الحرب عن رفع نسبة الفقر في القطاع إلى 08%، ونسبة البطالة إلى 06%، وفق إحصائية أصدرتها اللجنة الشعبية لرفع الحصار عن غزة.

وعلى صعيد ثانٍ، قال هنية إن حركة حماس قدّمت كل ما يلزم من خطوات لتحقيق المصالحة الوطنية وتخلت عن الحكومة برغبة حقيقية ذات بعد وطني بل واستقبلت حكومة التوافق وسهلت عملية الانتقال من حالة الانقسام لحالة الوحدة".

ودعا هنية حكومة التوافق الوطني للقدوم لقطاع غزة وتحمل المسؤولية وإدارة الشأن الوطني وإدارة معابر غزة دون إقصاء أحد وتكريس مبدأ الشراكة الوطنية، واحتضان الجميع وعدم محاربة أحد في راتبه بسبب انتمائه أو رأيه السياسي.

وقال إن حماس جاهزة للمصالحة وحريصة على تنفيذ كل ملفاتها، داعياً الجميع إلى الالتزام بما تم الاتفاق عليه في القاهرة والدوحة وغزة والشروع بالخطوات المباشرة لوقف التفرد بالقرار الفلسطيني المرتبط بالسلم والحرب والمفاوضات.

وأكد على ضرورة أن تصدر كافة القرارات الفلسطينية المرتبطة بالمفاوضات مع الاحتلال والتوجه لمجلس الأمن والمنظمات الأهلية ووقف التنسيق الأمني مع الاحتلال الإسرائيلي التوافق الوطني الشامل والاستراتيجية الفلسطينية للتحرير والصمود.

وفي 23 إبريل/ نيسان الماضي، توصلت حركة حماس وفتح إلى اتفاق تم توقيعه في غزة لإنهاء الانقسام الفلسطيني، نص على تشكيل حكومة توافق وطني، وتفعيل المجلس التشريعي الفلسطيني، والاعداد للانتخابات التشريعية والرئاسية.

وتشكلت حكومة التوافق في الثاني من يونيو/ حزيران الماضي ولكنها لم تتسلم مهامها في القطاع بسبب استمرار الخلافات السياسية بين "حماس" و"فتح".

وتنتهم حكومة التوافق حركة "حماس" بتشكيل حكومة ظل في غزة تمنعها من ممارسة عملها، وهو ما تنفيه "حماس" بشكل دائم.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 25/02/2015

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com